اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

إبراهيم فلاح مرزوق صندل الرشيدي

باحث دكتوراه –معهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل– جامعة اسوان.

طلعت حافظ اسماعيل

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ– كلية الزراعة – جامعة أسيوط.

أحمد إبراهيم محمد أحمد

أستاذ الاقتصاد الزراعي المساعد – كلية الزراعة بأسيوط– جامعة الازهر.

ملخص

نشاط التعدين واستغلال المحاجر قد جاء في المرتبة الأولى حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٢٧,١١ مليار جنيه مثل نحو ٣٥,٢٢% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الثانية نشاط الصناعات التحويلية حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٩,٣٨ مليار جنيه مثل نحو ١٢,١٩% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الثالثة نشاط النقل والتخزين حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ١٦,٩٦ مليار جنيه مثل نحو ٢٢,٠٥% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة نشاط الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٠,٠١ مليار جنيه مثل نحو ٠,٠١% من اجمالي القيمة المضافة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة، المشروعات المتوسطة، القيمة المضافة.

Economics of Small and Medium Enterprises in Egypt

Summary:

Upon studying the added value of the Egyptian economy: it was found that the mining and quarrying activity came in first place, with the added value amounting to about 27.11 billion pounds, equivalent to about 35.22% of the total value added, while the

activity of manufacturing industries came in second place, as it reached Its added value is about 9.38 billion pounds, which is about 12.19% of the total added value, while the transport and storage activity came in third place, where the added value of it amounted to about 16.96 billion pounds, like about 22.05% of the total value added. While the water supply and sewage networks activity came in last place, where the added value amounted to about 0.01 billion pounds, representing about 0.01% of the total added value.

When studying some indicators of the economic efficiency of the small and medium enterprises model, the results of the sewing workshop project that represent small projects indicate that the fixed costs amounted to about 71,450 pounds, while the variable costs amounted to about 170092 pounds, while the total costs amounted to about 241542 pounds, and the total return was about 270,330 pounds The net return was about 28,788 pounds annually, while the return to costs ratio was about 1.12, while the invested pound's return was about 0.11.

As for some indicators of the economic efficiency of the cheese production project representing the medium projects, the fixed costs amounted to about 154300 pounds, while the variable costs amounted to about 192600 pounds, and the total costs amounted to about 346900 pounds, and the total return was about 480600

pounds, and the net return was about 95400 pounds annually, while the return to costs ratio was about 1.39, while the invested pound's return was about 0.27

مقدمة:

مما لاشك فيه أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة أصبحت تمثل مكانه عالية في ترتيب أولويات الحكومات المتعاقبة في مصر، كأحد الوسائل الرئيسية في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تحقق المشروعات الصغيرة مردوداً اقتصاديا ينعكس في زيادة حجم الناتج المحلى، وبالتالي تؤدى الى معالجة الكثير من مشاكل البطالة بخلق فرص عمل للعاطلين، كما تحتل المشروعات الصغيرة موقعاً متميزاً ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أي دولة، حيث تعتبر المشروعات الصغيرة هي سمة العصر الحديث سواء في الدول المتقدمة أو النامية، ولا شك أن العالم يشهد في الفترة الأخيرة اهتماماً متزايداً للصناعات الصغيرة، حيث أن التجارب الدولية أثبتت أن تلك المشروعات هي إحدى ركائز التنمية الأساسية التي يقوم عليها اقتصاديات الدول، ومواجهة التحديات الناتجة عن التطورات الاقتصادية العالمية وما يصاحبها من أزمات ، وتعتبر المشروعات الصغيرة للدول المتقدمة والنامية هي جسر للتقدم والتنمية ، ووسيلة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية.

مشكلة البحث:

بالرغم من الأهمية المتزايده بدور المشروعات الصغيره والمتوسطة في أحداث زيادة في معدلات التنمية الاقتصاديه في مصر، وخاصة مع التزايد السكاني المستمر وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، الا أن القيمة المضافه والاثر الاقتصادي لهذه المشروعات علي الاقتصاد القومى والتنمية الاقتصاديه المصريه لا يرقي الي الاهتمام المعلن من قيل الحكومات المتعاقبة للدولة المصريه وخاصة من بداية القرن الواحد والعشرون، بالاضافه الي بعض العقبات التي تواجها هذه المشروعات.

أهداف البحث :

يهدف البحث الي دراسة الاثر الاقتصادي الحالي وبعض العقبات التي تواجة تنمية المشروعات الصغيره والمتوسطة وإسيتضاح بعض العقبات التي تواجها في مصر ....وذلك من المحاور التاليه:

١- تطور اهتمام الدولة المصرية لدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقتصدها القومي.

٢- بعض المؤشرات الحاليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

٣- مؤشرات الكفاءة الاقتصاديه للمشروعات الصغيره والمتوسطة في مصر.

الاسلوب البحثى ومصادر البيانات:

أعتمد البحث علي أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والاستدلالي، وقد أعتمد علي بعض الأساليب الإحصائية وبعض معايير الكفاءة الاقتصادية وذلك لتحقيق أهداف البحث.

وكما اعتمد علي البيانات الثانوية المنشورة ، والتي تم الحصول عليها من العديد من المصادر أهمها: البنك الدولي، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية، وجهاز تنمية المشروعات، ادارة المعلومات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،والهيئة العامة للاستثمار، وغيرها من الجهات المختصة، كما تم سحب بيانات ميدانيه، وهي عباره عن نموذجين لمشروع صغير ومتوسط خلال عام ٢٠٢٠، وقد وقع الاختيار علي هذان المشروعات في نطاق القاهرة الكبري وضواحيها، وذلك لدراسة الكفاءة الاقتصاديه لتلك المشروعات كنموذج يوضح المردود الاقتصادي علي المستوي القومي.

نتائج البحث ومناقشتها:

أولاً– تطور اهتمام الدولة المصرية بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مقتصدهاالقومي.

أ- خطوات تحسين مناخ ممارسة الأعمال الصغيرة والمتوسطة: (البنك الدولي -١)

تلتزم الحكومة بمواصلة التحسينات على بيئة الاستثمارات المحلية في إطار استراتيجيتها الأوسع نطاقًا للاقتصاد الكلي التي تعطي أولوية للنمو الذي تقوده استثمارات القطاع الخاص، وتحقيقًا لهذه الغاية، انخرطت الحكومة في عملية نشطة وواسعة النطاق لإجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية بهدف كسر الروتين الحكومي، وتيسير الإجراءات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع الشفافية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع.

وحتى يتسنى مواصلة التحسينات على نظام الاستثمار، وشفافيته، لاسيما بالنسبة للمؤسسات والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وافق مجلس الوزراء على قانون شركات الشخص الواحد، وتم عرضه على البرلمان،وسيحسن القانون الجديد مناخ ممارسة الأعمال للشركات الصغيرة، وسيعمل على تسهيل دخولها إلى السوق، وهذا الإصلاح هو امتداد لجهود الحكومة السابقة الرامية إلى صون حقوق المستثمرين وحمايتهم، وتقديم الحوافز لهم بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار المعدل في سنة ٢٠١٥، وسيسمح قانون شركات الشخص الواحد لأصحاب الملكية الفردية بالتسجيل بوصفهم شركات بموجب جميع أحكام قانون الشركات، وكذلك منح أصحاب الملكية الفردية حق الحصول على عدد من الضمانات والحوافز بموجب

قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وسيسهم هذا الإجراء في تحقيق المعاملة العادلة والمساواة بين صغار وكبار المستثمرين بموجب القانون، مع إعطاء الشركات الصغيرة المزيد من الأمان وتعظيم فرص نموها، ويمنح التسجيل للعديد من الشركات الصغيرة ـ غير المسجلة حاليًا أو المسجلة كمالك منفرد لا يتمتع بحماية "الشركة ذات المسؤولية" ـ سبلا أفضل للحصول على التمويل، والنفاذ إلى الأسواق، والمزيد من الحماية القانونية، ومن المتوقع أن ينتج عن تطبيق قانون شركات الشخص الواحد زيادة في دخول الشركات إلى السوق، لا سيما، الشركات الصغيرة، ويُقاس ذلك بعدد شركات الشخص الواحد المسجلة من صفر في السنة المالية ٢٠١٥ إلى ٥٠٠ على الأقل في السنة المالية ٢٠١٨.

وقد أحرزت الحكومة أيضا المزيد من التقدم لإصلاح نظام التراخيص الصناعية، وبعد إصدار قرار رئيس الوزراء رقم ٢٨٠٧ لسنة ٢٠١٥ بشأن إصلاح نظام التراخيص الصناعية، تم تشكيل لجنة إصلاح نظام التراخيص الصناعية برئاسة وزير التجارة والصناعة، ويتمثل نطاق اختصاصها في وضع خطة تنفيذية لإصلاح نظام التراخيص الصناعية في إطار الإصلاح الذي حدده هذا القرار، ولم تؤد التوصيات الخاصة بتوجيه الإصلاح إلى إعداد الخطة التنفيذية فحسب، ولكنها أيضًا ذهبت إلى أبعد من هذا لإعداد قانون إطاري ـ وافق عليه الآن مجلس الوزراء وتم عرضه على

البرلمان ـ لإصلاح نظام التراخيص الصناعية مع لائحة تنفيذية يجري إعدادها حاليًا، ويتضمن هذا القانون إصلاحات أساسية من شأنها تبسيط اشتراطات الحصول على تراخيص صناعية للشركات الصناعية التي تمثل مخاطر بيئية واجتماعية متدنية من خلال إجراء الترخيص بالإخطار فقط، ومن المتوقع أن يكون ذلك بمثابة تيسير كبير للإجراءات بالنسبة لغالبية الشركات الصناعية التي لن تخضع بعد ذلك لأي إجراءات أخرى بخلاف الإخطار،ومن المتوقع أن يؤثر هذا الإصلاح على الغالبية العظمي من الشركات، لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ومعظم هذه الشركات ضمن فئة الشركات التي لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر على الصحة أو البيئة أو السلامة أو الأمن، كما سيسمح هذا الإصلاح للشركات الصناعية التي تمثل مخاطر بيئية واجتماعية متدنية بالحصول على الترخيص بموجب الإخطار، ولن يتجاوز ذلك ٧ أيام بنهاية السنة المالية ٢٠١٨، وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يؤدي تبسيط إجراءات التراخيص لجميع الشركات الصناعية إلى خفض المدة من ٦٣٤ يومًا في السنة المالية ٢٠١٥ إلى ١٦٠ يومًا بنهاية السنة المالية ٢٠١٨.

ولتشجيع المنافسة، تعمل الحكومة في الوقت الراهن على ضمان أن تكون الأسواق المصرية أكثر ديناميكية وانفتاحًا،وتحقيقًا لهذه الغاية يجري بذل الجهود لمنع السلوكيات المناوئة للمنافسة، وتدعيم الاستقلالية المؤسسية لجهاز حماية المنافسة

ومنع الممارسات الاحتكارية، ومن المرجح أن ينتج عن هذا بيئة تنافسية لممارسة أنشطة الأعمال، وإيجاد حوافز لمشروعات ريادة الأعمال، وتشجيع روح الابتكار.

ويعد الارتقاء بمستوى المنافسة وتسهيل ممارسة أنشطة الأعمال وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الأولويات الأساسية للحكومة،وينطوي هذا على مراجعة شاملة لإجراءات ممارسة أنشطة الأعمال في مصر، وتشمل تلك الإجراءات ذات الصلة بالحصول على الأرض، وإصدار التصاريح والتراخيص، وإجراءات المعاينة والفحص، والإفراج الجمركي، والامتثال الضريبي ودفع الضرائب، وغير ذلك من اللوائح والضوابط الأخرى ذات الصلة بالقطاع المعني، وبناءً عليه، وباعتبار ذلك خطوة أولى، أعطت الحكومة أولوية لمراجعة إجراءات وخطوات الحصول على التراخيص الصناعية، وبموجب ذلك تم تشكيل لجنة من الوزراء لطرح خارطة طريق من أجل الإصلاح الشامل لإجراءات وخطوات استخراج التراخيص الصناعية في منتصف ٢٠١٦.

وعلاوة على ذلك، وبغية تشجيع الجهود الحكومية الرامية إلى النهوض بالمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تم تأسيس جهاز تنسيق لتسهيل سبل الحصول على الخدمات المختلفة التي تتضمن المساعدة الفنية، ونقل التكنولوجيا، والحصول على التمويل من خلال جمع العديد من الهيئات المختلفة التي تعمل في هذه المجالات تحت مظلة واحدة.

ب- تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل الاهتمام بها.

يتباين تعريفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول المختلفة وفقا لدرجة التطور والنمو لكل منها فلكل دولة تعريف وتصنيف خاص بها وتعتمد هذه التعريفات المستخدمة للتمييز بين المشروعات الصغيرة والانشطة والصناعات الكبيرة بصفة عامة، علي مجموعة من المعايير من بينها عدد العاملين ، قيمة رأس المال، درجة الانتشار، الادارة والتنظيم، كمية وقيمة المواد الخام، كمية وقيمة الانتاج، عدد الآلات والمعدات بالمنشأة، ثم المستوي التكنولوجي المستخدم.

ويعد تحديد مفهوم دقيق وشامل لمصطلح المشروع الصغيرة والمتوسط من الأمور الصعبة التي اختلفت عليها الآراء بين الخبراء والمهتمين بمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

-أهم تصنيفات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك اختلاف في ماهية ومفهوم المشروع الصغير والمتوسط والحدود التي تفصل بينه وبين المشروعات الكبيرة، فبعض دول العالم تعتمد على معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة ،وحتى الدول التي تعتمد على معيار معين(العمالة او راس

المال او المبيعات .. الخ) فان هذا المعيار غير موحد بين الدول وبعضها، كما لا يوجد اتفاق بين المنظمات والهيئات الدولية حول تعريف المشروعات الصغيرة،الامر الذى يصعب من وضع مفهوم شامل ومتكامل لماهيه المشروعات الصغيرة المتوسطة.

ولكن هناك تصنيف محلي يعتمد علي المختصين والمعنيين بوضع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ويوضحه البيان في الجدول التالي:

عامل المقارنة	مشروعات صغيره	مشروعات متوسطة	مشروعات كبيره		
	صناعات متناهيه الصغر	صناعات صغيره			
	منزليه	بيئية وحرفيه			
المكان	المنزل	الورشة	مصانع او امأكن معدة لذلك		
الملكية	فرديه	فرديه او تضامنيه	فرديه/ او شركات اشخاص	شركات اشخاص او مساهمه	شركات مساهمه
عدد العمال	اقل من٥	اقل من ١٠	١٠-٥٠	٥١-١٠٠	اكثر من ١٠٠
مستوى التكنولوجيا	يدوية والآلات بسيطة	يدويه ونصف اليه	نصف اليه واليه	اليه	

سوق التداول	محلى	محلى وخارجي			
المواد الخام	محليه	محليه ومستورده			

المصدر: هاله محمد لبيب عنبه، اداره المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة،٢٠٠٤.

وقد اختلفت الآراء في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل الهيئات المعنية في مصر وهناك بعض التصنيفات، نوردها في الجدول التالي :

الجهة	تصنيف المشروعات	معيار عدد العمال	معيار رأس المال (لجنية)	معايير أخري (بالجنية المصري)
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي	متناهي	(١-٤) عامل	اقل من ٢٥ ألف	أصول ثابتة اقل من ٢٥ ألف ، رقم الأعمال اقل من ١٠٠ ألف
	صغير	(٥-٤٩)	٢٥ ألف –	أصول ثابتة ما بين (٠.٥-١) مليون ،

		عامل	١٠٠ ألف	رقم الأعمال اقل من ١ مليون
	متوسط	(٥٠-٩٩) عامل	١٠٠ ألف – ١ مليون	أصول ثابتة لا يتجاوز ٥ مليون ، رقم الأعمال لا يتجاوز ١٠ مليون
وزارة التنمية الإدارية	صغير	(٩-٢٠) عامل	لا يقل عن ١٠ آلاف	–
البنك الوطنى للتنمية	صغير	(١-٥) عامل	–	ويتراوح حجم القرض بين ٢٥٠ – ١٠آلاف
وزارة الصناعة	صغير	(١٠-١٠٠) عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ألف	–

وزارة التخطيط	صغير ومتوسط	–	اقل من ٥٠ ألف	–
اتحاد الصناعات المصرية	صغيرة	(١-١٠٠) عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف	–
بنك التنمية والائتمان الزراعي	متناهي	١ عامل	٥٠٠- ١٠ آلاف	–
	صغير	(٢-١٠) عامل	(١٠-١٠٠) ألف	–
	متوسط	(١٠-٤٠) عامل	(١٠٠-٥٠٠) ألف	–

المصدر: القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة "، مجلس الشعب ، جمهورية مصر العربية، الباب الأول:

مادة (١) ، مادة (٢).

ج- مجالات عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (هاله-٦)

تعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المجالات الاقتصادية سواء كانت صناعية أو زراعية أو تجارية وخدمية وأيضاً في المجالات الثقافية والاجتماعية وفي بعض الأحيان يصعب علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة العمل في بعض المجالات وذلك لأنها تشترط توافر تكنولوجيا معينة تفوق قدرات المشروع المادية أو التكنولوجية وفي هذا الصدد فانه يمكن تقسيم المجالات التي تعمل بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين من المجالات.

١:- المجالات العامة وتشمل:

- المجالات الصناعية ويقصد بها المشروعات الإنتاجية والتحويلية التي تقوم بتحول المواد الخام إلى سلع تامة الصنع أو سلعة نصف مصنعة يكمل إنتاجها بمصنع أخر، أما المشروعات التحويلية مثل صناعة الألبان، المربات، الحلويات، المخللات، تجميد الخضار والفاكهة و صناعة الملابس ،الأحذية ، المفروشات والسجاد صناعة الأواني الفخارية.

- المجالات الزراعية ويقصد بها مشروعات الثروة الزراعية والحيوانية والسمكية كمشروع إنتاج الفواكه والخضار والحبوب والمشاتل وتربية الأبقار والأغنام والدواجن والمناحل وكذلك مزارع الأسماك.

- المجالات التجارية ويقصد بها مشروعات تجارة الجملة والتجزئة والتصدير والاستيراد وتعبئة السلع.

- المجالات الخدمية وتشمل الخدمات المصرفية والبنكية، السياحية، التدريب، النظافة، الإصلاح والصيانة، الدعاية والإعلان، وأيضا خدمات ما بعد بيع السلع والمنتجات، صناعة السينما، خدمات الاتصالات.

٢:- المجالات الخاصة وتشمل: (حسان-٤)

وتشمل الكثير من الانشطة والاعمال ....ومنها:

- أنشطة أو مشروعات مستقلة وهى الأنشطة التي تحقق فيها المشروعات والصناعات الصغيرة والمتوسطة قدرة تنافسية أكبر أمام الصناعات الكبيرة وذلك لقصر دورة حياتها بسبب تغير الأذواق مثل المشغولات الذهبية والماس والملابس المطرزة وصناعة الفخار والخزف والصيني وصناعة الأواني الزجاجية والنحاسية حيث أن هذه الصناعات تعتمد على دقة العمل اليدوي أو الحرفي.

– الأنشطة أو المشروعات التابعة وهى التي ترتبط بعلاقة مباشرة بمؤسسة أو صناعة كبيرة حيث أنها تعتبر صناعة مغذية ومكملة لها مثل صناعة الزجاج وقطع غيار السيارات. بالإضافة إلي هذين النوعين فهناك مجالات التي لا تهدف إلى الربح مثل أعمال الجمعيات الخيرية والمستوصفات والأسر المنتجة.

د– أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاد الدول. (سرجان–٥)

تحتل المشروعات الصغيرة أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد القومي بصفة خاصة، لأنها تشكل أهم عناصر ومكونات النشاط الاقتصادي لكل دول العالم، فهي تعتبر المحرك الأساسي للتنمية والتطور الاقتصادي، والتي توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن بين الأسباب التي أدت إلى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة هي:

–انهيار الأوضاع المالية خاصة في الدول النامية وبالتالي ضعف القدرات الاستثمارية وعدم قدرة المؤسسات الكبيرة على الاستمرار والبقاء.

–التحولات الاقتصادية العالمية والتي جاءت ببرنامج التحويل الهيكلي مثل الخصخصة، والتي قد نعتبرها بأنها كانت السبب والعامل الأساسي الذي أدى إلى

ضرورة تنمية وتطوير تلك المؤسسات، وذلك كله في اطار الدور المتزايد للقطاع الخاص.

من هنا تلعب المشروعات الصغيرة دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية:

١- الدور الاقتصادي : ويمكن تلخيصه في عدة نقاط:

- تثمين قوة العمل من خلال استعمال تكنولوجيا قليلة رأس المال كثيفة العمل.

- تعبئة الموارد المالية وذلك بجمع أموال مختلفة المصادر، حيث بإمكان هذه المؤسسات أن تنشأ من العائلات والأسر وبالتالي تجميع تلك الأموال.

- رفع انتاجية العامل وذلك من خلال تجسيد نظام رقابي فعال وباستمرار ضمان السير الحسن للعمل، وكذلك السيطرة على سير العمل نظراً لصغر حجم هذه المؤسسات.

- خلق الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن أن نلمسه من خلال مساهمة القطاع الخاص بنسبة معينة من الايرادات في الناتج المحلي الاجمالي.

- نمو التجارة الخارجية، حيث تقوم هذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات بجميع عمليات المبادلات التجارية من تصدير واستيراد.

– توفير متطلبات السوق من السلع والخدمات وتوفير مستلزمات المؤسسات الكبرى بالمواد الأولية.

– حماية الطابع الصناعي المحلي في ظل التطورات الراهنة وأمام انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة ورفع الرقابة الجمركية وإلغاء الرسوم الجمركية، واصبحت هناك منافسة خارجية للمنتجات والتي تؤثر على المنتجات المحلية، لذلك فإن هذه المؤسسات تعمل على حماية منتجاتها عن طريق مراقبة الجودة، والتحكم في التكاليف ومحاولة خلق ميزة تنافسية لمواجهة تلك المنافسة، وبالتالي استطاعت المواجهة فإنها بذلك تستطيع حماية المنتجات المحلية .

٢–الدور الاجتماعي:

تعمل هذه المؤسسات على تحقيق التوازن وإحداث تطورات على المستوى الاجتماعي، ويمكن حصر الدور الاجتماعي لهذه المؤسسات في النقاط التالية،

–القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل.

–الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال انشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية وبالتالي تقريب فرص التشغيل من سكان تلك المناطق الريفية.

–القضاء على المشكلات الاجتماعية.

-تحسين مستوى المعيشة في الريف.

-الاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية.

-الاستغلال الأمثل للموارد المحلية.

ثانياً- بعض مؤشرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

تحظى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ في الفترة الأخيرة داخل المؤسسات الحكومية المصرية ، فالكل يعمل علي انجاح هذه الاعمال والاستمرار في تطور ادائها ليزيد النفع الاقتصادي منها.

أ-المؤشرات العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة داخل المقتصد المصري:

١-حجم الاقراض الحكومي والمؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة :

يوضح جدول رقم (١) حجم الإقراض الحكومي والمؤسسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبين من نتائج الجدول أن إجمالي القروض الممنوحة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية بلغ حوالى٥٥١٥,٥٠ مليون جنية مولت حوالي ٢١١,٥٥ ألف مشروع صغير و متوسط، وقد وفرت

جدول رقم (١)– الإقراض المؤسسي والحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عام ٢٠١٨.

البيان	اجمالي المنصرف الفعلي (مليون جنيه)	عدد المشروعات (ألف)	فرص العمل (ألف)
من خلال الجهات الوسيطة	١٨١٢,٦٠	١٢,٦٧١	٣٢,٤٤
الإقراض المباشر	٨٨٣,١٠	٣,٥٩	١٧,٦٨
اجمالي المشروعات الصغيرة	٢٦٩٥,٧٠	١٦,٢٦	٥٠,١١
مشروعات متناهية الصغر	٢٨١٩,٨٠	١٩٥,٢٩	٢٩٥,٥٩
الإجمالي	٥٥١٥,٥٠	٢١١,٥٥	٣٤٥,٧١

المصدر: جهاز تنمية المشروعات، ادارة المعلومات ، التقرير السنوي للانجازات ٢٠١٨،.

حوالي ٣٤٥,٧١ ألف فرصة عمل خلال عام ٢٠١٨، حيث تبين أن الجهات الوسيطة قد ساهمت بمبلغ تمويل حوالي ١٨١٢,٦٠ مليون جنيه لعدد ١٢,٦٧ ألف مشروع موفرة بذلك ٣٢,٤٤ ألف فرصة عمل، كما ساهم الإقراض المباشر بإجمالي مبلغ

تمويل حوالي ٨٨٣,١٠ مليون جنيه لعدد ٣,٥٩ ألف مشروع موفرة بذلك عدد ١٧,٦٨ ألف فرصة عمل.

٢- تمويل العقود الموقعة خلال عام ٢٠١٩مقارنه بعام ٢٠١٨:

يوضح جدول رقم(٢) اجمالي مبالغ توقيع العقود الموقعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال عامي ٢٠١٩,٢٠١٨، حيث تبين من نتائج الجدول أن اجمالي تمويل العقود الموقعة عام ٢٠١٨ قد بلغ حوالي ٢٠٥٧,٨١ مليون جنيه بينما بلغ حوالي ٣٠٢١,٧٠ مليون جنيه عام ٢٠١٩ بزيادة بلغت حوالي ٩٦٣,٨٩ مليون جنيه عن عام ٢٠١٨ بنسبة زيادة بلغت نحو ٤٦,٨٤%، وقد جاء في المرتبة الأولى عقود المشروعات الصغيرة بنسبة بلغت نحو ٦٣,٣٢% عام ٢٠١٨ ونحو ٥٣,٥٦% عام ٢٠١٩، بينما جاء في المرتبة الأخيرة عقود مشروعات التنمية المجتمعية بنسبة بلغت نحو ٠,١١% عام ٢٠١٨، ونحو ٠,١٤% عام ٢٠١٩.

جدول رقم (٢)- تمويل العقود الموقعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لعامي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩.

الوحدة: (مليون جنيه)

البيان	٢٠١٨	%	٢٠١٩	%
مشروعات التدريب والتشغيل	٥,٥١	٠,٢٧	٥,٧٠	٠,١٩
مشروعات التنمية المجتمعية	٢,٣	٠,١١	٤,٢٠	٠,١٤
مشروعات الأشغال العامة	١٤	٠,٦٨	١٣٧,٣	٤,٥٤
مشروعات الإقراض المتناهي(جمعيات– بنوك)	٧٣٣	٣٥,٦٢	١٢٥٦	٤١,٥٦
المشروعات الصغيرة (الجهات الوسيطة)	١٣٠٣	٦٣,٣٢	١٦١٨,٥	٥٣,٥٦
الإجمالي	٢٠٥٧,٨١	١٠٠	٣٠٢١,٧٠	١٠٠

المصدر: جهاز تنمية المشروعات. ادارة المعلومات ، التقرير السنوي للإنجازات ٢٠١٩،.

٣- توزيع تمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر:

يوضح جدول رقم (٣) الأهمية النسبية للتمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر خلال عام ٢٠١٩ حيث تبين من نتائج الجدول أن القطاع التجاري قد جاء في المرتبة الأولى بنسبة بلغت نحو ٦٩% من اجمالي التمويل المتاح، بينما جاء في

المرتبة الثانية القطاع الخدمي بنسبة بلغت نحو ١٥%، وجاء في المرتبة الثالثة القطاع الخدمي بنسبة بلغت نحو ٨% وجاء في المرتبة الرابعة قطاع الانتاج الحيواني بنسبة بلغت حوالي ٦%، بينما جاء في المرتبة الأخيرة قطاع المهن الحرة بنسبة بلغت نحو ٢%.

جدول رقم (٣)- الأهمية النسبية للتمويل المتاح للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر طبقاً لقطاعات الأنشطة عام ٢٠١٩

نوع النشاط	%
صناعي	٨
تجاري	٦٩
حيواني	٦
خدمي	١٥
مهن حرة	٢
الاجمالي	١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من جهاز تنمية المشروعات، ادارة المعلومات ، التقرير السنوي للإنجازات ،٢٠١٨.

ب- القيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للاقتصاد المصري:

يوضح جدول رقم (٤) قيمة الانتاج التام والقيمة المضافة الاجمالية لمنشآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى النشاط الاقتصادي في مصر خلال عام ٢٠١٦ باعتباره أحدث بيان متوفر حتى الان ، حيث تبين من نتائج الجدول :

بالنسبة قيمة الإنتاج التام : تبين أن نشاط التعدين واستغلال المحاجر قد جاء في المرتبة الأولى حيث بلغت قيمة الانتاج التام له حوالي ٢٧,١٨ مليار جنيه مثل نحو ٢٧,٥٦% من اجمالي قيمة الانتاج التام، بينما جاء في المرتبة الثانية نشاط الصناعات التحويلية حيث بلغت قيمة الانتاج التام له حوالي ٢٣,٧٨ مليار جنيه مثل نحو ٢٤,١١% من اجمالي قيمة الانتاج التام، بينما

جاء في المرتبة الثالثة نشاط النقل والتخزين حيث بلغت قيمة الانتاج التام له حوالي ١٧,٢١ مليار جنيه مثل نحو ١٧,٤٥% من اجمالي قيمة الانتاج التام، بينما جاء في المرتبة الأخيرة نشاط الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي حيث بلغت قيمة

الانتاج التام له حوالي ٠,٠١ مليار جنيه مثل نحو ٠,٠١% من اجمالي قيمة الانتاج التام.

بالنسبة لإجمالي القيمة المضافة للاقتصاد المصري: تبين أن نشاط التعدين واستغلال المحاجر قد جاء في المرتبة الأولى حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٢٧,١١ مليار جنيه مثل نحو ٣٥,٢٢% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الثانية نشاط الصناعات التحويلية حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٩,٣٨ مليار جنيه مثل نحو ١٢,١٩% من اجمالي القيمة

جدول رقم (٤): قيمة الانتاج التام والقيمة المضافة الإجمالية لمنشآت المشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى النشاط الاقتصادي عام ٢٠١٦

الوحدة: (مليار جنيه)

النشاط الاقتصادي	قيمة الإنتاج التام		القيمة المضافة الاجمالية	
	القيمة	%	القيمة	%
الزراعة وصيد الأسماك	٠,٤١	٠,٤٢	٠,٠٨	٠,١١

التعدين واستغلال المحاجر	٢٧,١٨	٢٧,٥٦	٢٧,١١	٣٥,٢٢
الصناعات التحويلية	٢٣,٧٨	٢٤,١١	٩,٣٨	١٢,١٩
إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات تكييف الهواء	٢,٤١	٢,٤٥	١,١٦	١,٥١
الإمداد المائى وشبكات الصرف الصحى وإدارة معالجة النفايات	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١
التشييد والبناء	١,٦٥	١,٦٨	٠,٥٣	٠٦٩
تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح للمركبات ذات المحركات	٩,٤٩	٩,٦٢	٨,٠٥	١٠,٤٧
النقل والتخزين	١٧,٢١	١٧,٤٥	١٦,٩٦	٢٢,٠٥
خدمات الغذاء والإقامة	١,٦٢	١,٦٤	١,٢٤	١,٦١
المعلومات والاتصالات	٠,٦٢	٠,٤٣	٠,٣٢	٠,٤١
الوساطة المالية والتأمين	٠,٦٦	٠,٦٧	٠,٣٨	٠,٤٩

العقارات والتأجير	٠,٥٤	٠,٥٥	٠,٤٩	٠,٦٤
الأنشطة العلمية والتقنية المتخصصة	٧,٧٨	٧,٨٩	٦,٦٢	٨,٥٩
الأنشطة الإدارية وخدمات الدعم	٠,٩٢	٠,٩٤	٠,٥٥	٠,٧١
التعليم	٣,٠٩	٣,١٣	٢,٧٧	٣,٥٩
الصحة وأنشطة العمل الاجتماعى	١,٣٤	١,٣٥	١,٢١	١,٥٨
الفنون والإبداع والتسلية	٠,٠٦	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٤
أنشطة الخدمات الأخرى	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤
الإجمالي	٩٨,٦٥	١٠٠	٧٦,٩٥	١٠٠

المصدر : جمعت وحسبت من بيانات: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد الاقتصادي، ٢٠١٦.

المضافة، بينما جاء في المرتبة الثالثة نشاط النقل والتخزين حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ١٦,٩٦ مليار جنيه مثل نحو ٢٢,٠٥% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة نشاط الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي

حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٠,٠١ مليار جنيه مثل نحو ٠,٠١% من اجمالي القيمة المضافة.

ثالثاً: بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لنموذجي المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى البحث الميدانى:

تم عمل بحث ميداني لدراسة الكفاءة والمردود الاقتصادي لنموذجى المشروعات الصغيره والمتوسطة في مصر خلال عام ٢٠٢٠.

وقد وقع الاختيار علي مشروع مشغل خياطة وتطريز ملابس كممثل للمشروعات الصغيره، والتي تندرج تحت تصنيف المشروعات الصغيره التي تمثل تكلفة رأس مالها اقل من ١٠٠ الف جنية ، في حين مثل مشروع انتاج الجبن نموذج للمشروعات المتوسطة والتي تندرج تحت تصنيف المشروعات الصغيره التي تمثل تكلفة رأس مالها اكثر من ١٠٠ الف جنية الي مليون جنيه.

أ- مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع صغير (مشغل الخياطة):

يوضح الجدول رقم (٥) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع مشغل الخياطة، وتشير النتائج إلي أن التكاليف الثابتة قد بلغت حوالي ٧١٤٥٠ جنيه/ سنه، بينما بلغت التكاليف المتغيرة حوالي ١٧٠٠٩٢ جنيه/ سنه، بينما بلغ اجمالي التكاليف

حوالي ٢٤١٥٤٢ جنيه، وبلغ اجمالي العائد حوالي ٢٧٠٣٣٠ جنيه/سنه، وقد بلغ صافي العائد حوالي ٢٨٧٨٨ جنيه سنوياً، بينما بلغت نسبة العائد الى التكاليف نحو ١,١٢ بينما بلغ عائد الجنيه المستثمر حوالي ٠,١١ .

جدول رقم (٥): أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع مشغل الخياطة.

م	البيان	القيمة (جنيه)
١	التكاليف الثابتة (جنية /سنه)	٧١٤٥٠
٢	التكاليف المتغيرة (جنية /سنه)	١٧٠٠٩٢
٣	التكاليف الكلية (جنية /سنه)	٢٤١٥٤٢
٤	العائد الكلى (جنية /سنه)	٢٧٠٣٣٠
٥	صافى العائد (جنية /سنه)	٢٨٧٨٨
٦	إجمالي العائد/ إجمالي التكاليف	١,١٢
٧	عائد الجنيه المستثمر (بالجنيه)	٠,١١
التكاليف الكلية = (١+٢) ، صافي العائد = (٤- ٣) إجمالي العائد/ إجمالي		

التكاليف = (٦÷٣)

عائد الجنيه المستثمر=(٥÷٣)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة البحث الميدانى:

ب- مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع متوسط (إنتاج الجبن):

يوضح الجدول رقم (٦) بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع انتاج الجبن، وتشير النتائج إلي أن التكاليف الثابتة قد بلغت حوالي ١٥٤٣٠٠ جنيه/ سنه، بينما بلغت التكاليف المتغيرة حوالي ١٩٢٦٠٠ جنيه / سنه، وقد بلغ اجمالي التكاليف حوالي ٣٤٦٩٠٠ جنيه، وبلغ اجمالي العائد حوالي ٤٨٠٦٠٠ جنيه/ سنه، وقد بلغ صافي العائد حوالي ٩٥٤٠٠ جنيه سنوياً، بينما بلغت نسبة العائد الى التكاليف نحو ١,٣٩ بينما بلغ عائد الجنيه المستثمر حوالي ٠,٢٧ .

جدول رقم (٦): أهم مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع انتاج الجبن

م	البيان	القيمة (جنيه)
١	التكاليف الثابتة (بالجنيه) (جنية /سنه)	١٥٤٣٠٠
٢	التكاليف المتغيرة (جنية /سنه)	١٩٢٦٠٠
٣	التكاليف الكلية (جنية /سنه)	٣٤٦٩٠٠
٤	العائد الكلى (جنية /سنه)	٤٨٠٦٠٠
٥	صافى العائد (جنية /سنه)	٩٥٤٠٠
٦	إجمالي العائد/ إجمالي التكاليف	١,٣٩
٧	عائد الجنيه المستثمر (بالجنيه)	٠,٢٧
التكاليف الكلية = (١+٢) ، صافي العائد = (٤- ٣) إجمالي العائد/ إجمالي التكاليف		

= (٦÷٣)

عائد الجنيه المستثمر =(٥÷٣)

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة البحث الميدانى:

الملخص والنتائج:

تلتزم الحكومة بمواصلة التحسينات على بيئة الاستثمارات المحلية في إطار استراتيجيتها الأوسع نطاقًا للاقتصاد الكلي التي تعطي أولوية للنمو الذي تقوده استثمارات القطاع الخاص، وتحقيقًا لهذه الغاية، انخرطت الحكومة في عملية نشطة وواسعة النطاق لإجراء إصلاحات قانونية وتنظيمية بهدف كسر الروتين الحكومي، وتيسير الإجراءات الخاصة بممارسة أنشطة الأعمال، وتشجيع الشفافية، وضمان تكافؤ الفرص للجميع.

وعند دراسة القيمة المضافة للاقتصاد المصري: تبين أن نشاط التعدين واستغلال المحاجر قد جاء في المرتبة الأولى حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٢٧,١١ مليار جنيه مثل نحو ٣٥,٢٢% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الثانية نشاط الصناعات التحويلية حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٩,٣٨ مليار

جنيه مثل نحو ١٢,١٩% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الثالثة نشاط النقل والتخزين حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ١٦,٩٦ مليار جنيه مثل نحو ٢٢,٠٥% من اجمالي القيمة المضافة، بينما جاء في المرتبة الأخيرة نشاط الإمداد المائي وشبكات الصرف الصحي حيث بلغت القيمة المضافة له حوالي ٠,٠١ مليار جنيه مثل نحو ٠,٠١% من اجمالي القيمة المضافة.

وعند دراسة بعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لنموذج المشروعات الصغيرة والمتوسطه: تبين نتائج مشروع مشغل الخياطة الممثل للمشروعات الصغيره ، أن التكاليف الثابتة قد بلغت حوالي ٧١٤٥٠ جنيه بينما بلغت التكاليف المتغيرة حوالي ١٧٠٠٩٢ جنيه، بينما بلغ اجمالي التكاليف حوالي ٢٤١٥٤٢ جنيه، وبلغ اجمالي العائد حوالي ٢٧٠٣٣٠ جنيه، وقد بلغ صافي العائد حوالي ٢٨٧٨٨ جنيه سنوياً، بينما بلغت نسبة العائد الى التكاليف نحو ١,١٢ بينما بلغ عائد الجنيه المستثمر حوالي ٠,١١

اما بالنسبة لبعض مؤشرات الكفاءة الاقتصادية لمشروع انتاج الجبن الممثل للمشروعات المتوسطه، أن التكاليف الثابتة قد بلغت حوالي ١٥٤٣٠٠ جنيه، بينما بلغت التكاليف المتغيرة حوالي ١٩٢٦٠٠ جنيه، وقد بلغ اجمالي التكاليف حوالي

٣٤٦٩٠٠ جنيه، وبلغ اجمالي العائد حوالي ٤٨٠٦٠٠ جنيه، وقد بلغ صافي العائد حوالي ٩٥٤٠٠ جنيه سنوياً، بينما بلغت نسبة العائد الى التكاليف نحو ١,٣٩ بينما بلغ عائد الجنيه المستثمر حوالي ٠,٢٧ .

واستناداً للنتائج السابقه .....يوصى البحث بالتالي:

١- زيادة الاهتمام بتنمية المشروعات الصغيره والمتوسطة في مصر، لما تمثلة من قيمة مضافة للاقتصاد القومي.

٢- محاولة رفع كفاءة المشروعات الصغيره والمتوسطة ، وذلك بمحاولة تجنب العقبات التي تواجة المستثمرين في هذا القطاع، وذلك بتوفير القروض الميسرة لهم ومساعدتهم من الناحيه الماليه والفنيه ،لرفع الكفاءة الاقتصاديه للمشروعات وخاصة المشروعات الصغيره لانخفاض العائد من الجنيه المستثمر منها عن نظيرتها من المشروعات المتوسطه.

المراجع والنشرات

١- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة البرنامج(قرض ممول لجمهورية مصر العربية)، تقرير رقم: EG-١١٠٠٣٦.

٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، التعداد الاقتصادي، ٢٠١٦.

٣- جهاز تنمية المشروعات، ادارة المعلومات ، التقرير السنوي للانجازات ٢٠١٨، ٢٠١٩.

٤- حسان خضر(دكتور) ، تنمية المشروعات الصغيرة، دورية جسر التنمية، الكويت، السنة الأولى، العدد التاسع، سبتمبر ٢٠٠٢.

٥- سرحان سليمان (دكتور)، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، بحوث التسويق، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، مركز النيل للإعلام، كفر الشيخ، ٢٠١٦.

٦- هاله محمد لبيب عنبه، اداره المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة،٢٠٠٤.